ولما كانت الجبهة ترفض الانقلاب العسكري ، والحكومة الوطنية ، فقد دعت بالمقابل للنضال من اجل « نظام حكم وطني ديمقراطي معاد للامبريالية والصهيونية والرجعية »(١٩). يتم الوصول اليه عن طريق تعزيز النضال الجماهيري ، وعن طريق تعميق ازدواجية السلطة ، حتى تصل سلطة حركة المقاومة ، الى مستوى يؤهلها لحسم الصراع بين السلطتين لصالحها ، وبالاعتماد على قوة الجماهير المسلحة فقط ، « ان المزيد من نضوج الازمة الثورية داخل السلطة المزدوجة ، والمزيد من اقامة منظمات ديمقراطية واسعة للجماهير ، والمزيد من تسليحها والعمل بين صفوفها ، لرفع درجة وعيها السياسي وتجذيره سوف يدفع القوى الاكثر تقدما والاكثر ثورية نحو مواقع القيادة في حركة الجماهير وداخل السلطة الوطنية ، حتى يمكن قيادة الجماهير نحو حكم وطني ديمقراطي...»(٢٠).

وواضح ان مثل هذه المهمة تحتاج الى مدى زمني كاف ، واي تعجل في حسم التناقض بين السلطتين، سوف يؤدي الى اجهاض سلطة المقاومة ، لذلك « علينا ان نرسم مواقفنا التكتيكية اليومية بحيث نحول دون نشوب صدام نهائي مبكر بين السلطتين، وفي حالة نشوب الصدام ان نحول قدر الامكان دون دفعه الى نهاياته »(٢١). ويبقى هذا التكتيك ساري المفعول حتى يتعزز « موقع اليسار داخل حركة المقاومة وتنمو الحركة الجماهيرية الى تلك الدرجة من الصلابة والوعي والنضج ، بحيث تمكنها من جعل السلطة القادمة ، مهما كانت طبيعتها ، اسيرة للمد الجماهيري ، ان لم تكن منبثقة عنه »(٢٢).

هذا الموقف الواضح للجبهة الديمقراطية ، الذي يرى وجود سلطتين ، ويدعو الى تعميق التناقض بينهما ، والى تأجيل نشوب صدام نهائي حتى تصل سلطة المقاومة الى مرحلة كافية من النضج، تعرض لانعطاف سريع بعد بروز مشروع روجرز ، والموافقة العربية عليه . فمنذ مشروع روجرز، اختفى شعار « لا سلطة فوق سلطة المقاومة »وبرز شعار اخر يقول « كل السلطة للمقاومة » .

فمع مشروع روجرز ، ادركت الجبهة الديمقراطية، كما ادركت فتح ، ان التسوية السياسية قد دخلت مرحلتها العملية .

ومع مشروع روجرز ، ادركت الجبهة الديمقراطية، كما ادركت فتح ، ان « الهدف الحقيقي للصفقة الاستسلامية هو رأس المقاومة والجماهير المسلحة»(٢٣).

ومع مشروع روجرز ، ادركت الجبهة الديمقراطية، كما ادركت فتح ان «الرجعية تخطط لجر الجيش الى معركة مع الشعب ومع المقاومة ... لتفرض عليهم الصلح مع اسرائيل ، والعودة الى حكم «الارهاب الرجعي»(٢٤).

وبعد هذه النقاط المتفق عليها ، يبدأ الخلاف في وجهات النظر بين فتح والجبهة الديمقراطية .

فالجبهة الديمقراطية ترى ان كل هذه المواقف جيدة جدا ، ولكنها ليست كافية ، اذ ان « صيانة الثورة وضمان حقها في مواصلة القتال على طريق حرب التحرير ، يرتبطان منذ الان بشكل لا يقبل الانفصام بالنضال من اجل قاعدة ثابتة للثورة ، من اجل هانوي عربية في عمان، من اجل سلطة وطنية ثورية، تستند الى ارادة المقاومة»(٢٥). واذ تؤكد الجبهة ضرورة النضال من اجل اقامة السلطة الوطنية الثورية ، فهي لانها لا ترى مخرجا امام حركة المقاومة غير هذا المخرج ، ذلك ان امام حركة المقاومة « واحدا من مخارج ثلاثة : اما ان نموت بشرف... او ان نصبح جزءا ذليلا من لعبة التسوية الاستسلامية ... او ان نناضل من اجل سلطة وطنية ثورية تستند الى منظمات المقاومة والجنود والشعب المسلح »(٢٦) .

ولا تكتفي الجبهة بوضع هذا المطلب النضالي أمام منظمات حركة المقاومة ، بل هي تدعو لطرحه على الجماهير ، منتقدة آراء قالت في المجلس الوطني الاستثنائي ، انه لا يجوز طرح مثل هذه القضايا للبحث العلني فتقول « هل صحيح ان قرارا من هذا النوع ينبغي ان لا يعلن الى الجماهير ؟ اذن من الذي ينبغي ان يناضل ضد الرجعية والثورة المضادة غير الجماهير ؟ ... القوى الثورية ليست منظمات تآمرية ، وانما عليها ان تطرح كل مواقفها بوضوح أمام الجماهير ... فالافكار الثورية حين تقتنع بها الجماهير تصبح قوة مادية لا تقهر »(٢٧). وتتابع الجبهة الديمقراطية بهذا الموقف ، اصرارها على رفض المواقف التآمرية (الانقلاب) متمسكة بتعميق النضال الجماهيري وتوسيع مداه .

والسعي لاقامة السلطة الوطنية الثورية ، لا يرتبط فقط ، بالنضال من اجل تحرير الارض المحتلة ، بقدر ما يرتبط ايضا بالنضال من اجل توفير الحماية لمصالح الطبقات الكادحة . ففي تعليق على خلاف بين الفلاحين ، واحد الاقطاعيين حول مياه (سيل